مؤشرات الفقر في ظل التحول نحو الاقتصاد الحر في الجزائر خلال الفترة 1990-2017-

-مع الإشارة إلى الدول العربية-

Poverty indicators in light of the transition towards a free economy in Algeria during the period 1990-2017

-With reference to the Arab countries-

خشمان الخنساء	خالدي عصام	*غربي حمزة
جامعة البليدة 02 (الجزائر)	جامعة المسيلة (الجزائر)	جامعة المسيلة (الجزائر)
Khansakho@gmail.com	Aissam.khaldi@univ-msila.dz	Hamza.gharbi@unib-msila.dz

Published: 30/06/2020 Accepted: 15/05/2020 Received:29/03/2020

ملخص:

تهدف هذه الدراسة إلى تسليط الضوء على واقع سياسات مكافحة الفقر وفعاليتها في ظلال تحول الاقتصادي في الدول العربية مع الإسقاط على حالة الجزائر خلال الفترة الممتدة من (1990- 2017)، ومن اجل الاجابة على الإشكالية المطروحة، تم الاعتماد على المنهج الوصفي والتحليلي مع الإستعانة بمجموعة من المؤشرات الاقتصادية والاجتماعية.

توصلت الدراسة الى ان بعض المؤشرات الاقتصادية تؤثر بالسلب على العدالة الاجتماعية ونصيب الفرد من الناتج في ظل الانفتاح الاقتصادي العالمي، كما أكدت الدراسة، تأثير مرحلة التوجه نحو الاقتصاد على الفقر تأثيرا كبيرا ومباشرا.

الكلمات المفتاحية: سياسات مكافحة الفقر؛ تحول إقتصادي؛ المؤشرات الاقتصادية.

تصنيف JEL: I30.

Abstract:

This study aims to shed light on the reality of anti-poverty policies and their effectiveness in the shadows of the economic transformation in the Arab countries while projecting the case of Algeria during the period from (1990 - 2017). From economic and social indicators,

The study found that some economic indicators negatively affect social justice and per capita product in light of the global economic openness. The study also confirmed that the impact of the stage of economic orientation on poverty has a great direct impact.

Key words: Anti-poverty policies, Economic transformation, Economic indicators..

Jel Classification Codes: I30.

*المؤلف المرسل: غربي حمزة، الإيميل المهني:hamza.gharbi@univ-msila.dz

1. مقدمة:

كان بروز اقتصاد العولمة كنمط جديد لإدارة الاقتصاد العالمي مبكرا، فلم تتضح تطبيقات هذا المفهوم إلا في بدايات السبعينات من القرن العشرون، تماشيا مع تحرير أسواق رأس المال. أين بدأت الاستثمارات الأجنبية غير المباشرة تغزو مختلف اقتصادات العالم، رغم الفروق التي تفصل البنية الهيكلية ومستويات التنمية في تلك الدول، فالعولمة استطاعت فرض مبادئها على مختلف البلدان تحت فرضية التحول الاقتصادي وجني الثمار، وقد شكلت نتائج أزمات الثمانينات بداية من أزمة المديونية ثم أزمة أسعار النفط منتصف الثمانينات ذريعة الدول النامية في ترك التوجه الاشتراكي لصالح اقتصاد السوق، أملا في اللحاق بركب الدول المتقدمة.

ووفق ذلك،أصبح لزاما على تلك الدول أن تتماشى والمقتضيات التي يستوجبها هذا التوجه، والاستجابة لمتطلبات تحرير السوق الداخلية، والانخراط في منظومة من العلاقات التي تستوجب التوقيع على عدة اتفاقات والاستجابة لمجموعة الإصلاحات التي تشرف عليها مؤسسات العولمة، وعلى رأسها البرامج المشروطة لصندوق النقد الدولي، بغرض التخلص من اثر الأزمات سالفة الذكر، وما سيتتبعه من تحرير التجارة الخارجية والانفتاح الاقتصادي في شكل مشروع التكييف والتثبيت الهيكلي.

وفي ظل هذا التوجه، جاءت بعض الأرقام حول معيشة الأفراد صادمة، حيث أصدر البنك الدولي في إحدى تقاريره أن خمس العالم يعيشون بأقل من دولار واحد يوميا، وخمس الأطفال في الدول الفقيرة يموتون قبل سن الخامسة، ومتوسط الدخل في أغني 20 دولة يساوي 37 مرة ضعف متوسط الدحل في أفقر 20 دولة في العالم.

لذا، فإن هذه الورقة البحثية جاءت للرصد السياسات العربية في مجال مكافحة الفقر خلال الفترة أثناء وما بعد التحول نحو الاقتصاد الحر، في ظل الجهود العالمية المشتركة في سبيل الخلاص من شبح الفقر كونه معيقا للتنمية، وتواجد هذه الدول ضمن اقتصاد حر يفرض عليها تنميط توجهاتها مع ما تهدف إليه السياسة الاقتصادية العالمية المشتركة، تحت منظور الحرية الاقتصادية، بالإضافة إلى ذلك، اختلاف الظروف الاقتصادية عنها في الدول المتقدمة وضعف تنافسيتها وهشاشة البنية الإنتاجية للدول العربية ما يضعف وضعها كمنافس في هذه المنظومة، ليصبح من الضرورة البحث في جدوى هذه السياسات في ظل تبني اصلاحات التحول الاقتصادي، وانفتاح أسواقها وزيادة تراجع نصيب الفرد من ثمرات النمو وقد ركزت الدراسة على حالة الجزائر كعينة من الدول العربية.

جاء في تقرير الأمم المتحدة عن التنمية في العالم خلال الألفية الأخيرة، أن الخلاص من الفقر من أولى الأهداف لتحقيق التنمية المستدامة وأول هدف رفع في لائحة الأمم المتحدة من أجل تحسين قدرات العيش في الدول الفقيرة، فهل ترسانة الإصلاحات التي أعدها صندوق النقد الدولي لمساعدة الدول وإقراضها لدعم مسار التنمية في بلدانها واسترجاع توازناتها حققت هدفها، والتحول نحو اقتصاد السوق ودعم سياسات مكافحة الفقر في الدول العربية، ومن هذا المنطلق تتجلى إشكالية هذا المقال كما يلي:

"إلى أي مدى يمكن أن تنجح سياسات مكافحة الفقر في الدول العربية في ظل التحولات الاقتصادية بصفة عامة؟ وفي الجزائر بصفة خاصة؟

تهدف هذه الورقة البحثية إلى محاولة التعريف بمختلف سياسات مكافحة الفقر المعتمدة في الدول العربية، وإبراز ما حققه التحول نحو نهج اقتصاد السوق على مستوى العدالة الاجتماعية، وفي إطار الجهود العالمية المشتركة لتخلص من شبح الفقر، ومحاولة استخلاص اهم النتائج حول الفقر في دول العالم العربي في ظل الإحصاءات الموجودة والمدروسة حول

الاقتصاد الجزائري .وخدمة للهدف العام من الدراسة سوف يتم استخدام المنهج الوصفي في تأصيل الجانب النظري للدراسة، والمنهج التحليلي لتحليل مختلف المؤشرات الاقتصادية والاجتماعية المرتبطة بموضوع الدراسة.

2. سياسات مكافحة الفقر في الدول العربية:

1.2 بعض مؤشرات الفقر في العالم

حسب ماجاء في تقرير صادر عن البنك الدولي، فان العالم يعاني من تواجد الفقر العميق وسط الثراء والوفرة فهنالك ما قدره 2.8 بليون نسمة من أصل 6 بليون نسمة، أي حوالي نصفهم يعيشون عل الأقل من دولارين يوميا، ويعيش 1.2 بليون نسمة، أي حوالي الخمس على الأقل من دولار واحد يوميا، ومن هؤلاء يعيش ما نسبة 44 في المائة في جنوب آسيا ففي البلدان الغنية يموت أقل من طفل واحد من كل 100 طفل قبل بلوغه خمس سنوات، بينما في أفقر بلاد العالم يحدث ذلك لخمس أطفال وفي جانب آخر، تبلغ سوء التغذية أقل من 5% بين جميع الأطفال دون سن الخامسة في البلدان الغنية، بينما تبلغ هذه النسبة حوالي 50 في المائة في الدول الفقيرة، ويبلغ متوسط الدخل في 20 أغنى بلد في العالم ما يعادل دخل 37 ضعفا متوسط الدخل في أفقر 20 بلد في العالم، بينما ارتفع عدد الأشخاص الذين يعيشون على الأقل من دولار واحد يوميا بأكثر من عشرين ضعفا في تلك البلدان التي تجتاز مرحلة التحول إلى الاقتصاد الحر(الدولي، تقرير عن التنمية في العالم، 2000). أما في الدول العربية، فقد بلغ إجمالي الفقراء دون خط الفقر في إثنى عشرة دولة من القطر العربي يعيشون على أقل من دولارين يوميا، حوالي 78.6 مليون نسمة، أي ما يساوي على الأقل نسبة 35 بالمائة من إجمالي السكان في كل من الأردن؛ تونس؛ فلسطين؛ مصر؛ لبنان؛ المغرب واليمن، فيما يتركز تقريبا ثلث هذه النسبة في السودان، ونحو الربع في مصر بينما 67 بالمائة من إجمالي سكان المنطقة العربية يدخلون ضمن مؤشر الفقر المدقع، منهم 19 بالمائة يعانون الفقر المدقع سنة (1999- 2000) أي حوالي 34.5 مليون نسمة **(خياري، 2013-2014)**.

2.2. أسباب الفقر المشتركة في الدول العربية

تتفاوت الأسباب وراء فقر الدول العربية حسب خصائص كل دولة فيما يمكن حصر بعض الأسباب المشتركة ومن بينها **(سارة، 2011)**:

- السياسات غير المتوازنة التي تبنتها الحكومات العربية في ميادين التنمية الاقتصادية والاجتماعية (تكون لصالح الفئات الغنية على حساب الفئات الفقيرة)؛
- انخفاض معدلات التنمية وتنامي البطالة في بلدانها؛
- ارتفاع معدلات التضخم مايجعل مداخليها تفقد قدرتها الشرائية .

3.2. الفقر وشروط التحول الاقتصادي

نشأت أسباب الفقر في ظل توسع آثار الأزمة النفطية التي طالت بنية الاقتصادات النامية والعربية منها، والتقرب من المؤسسات المالية لغرض الحصول على قروض لمواصلة التنمية، والاستجابة لمشروطيتها في الاصلاح الاقتصادي المرتبطة بالتحول نحو الاقتصاد الحر، والمعروفة بمراحل الاصلاح الاقتصادي، والمرتبطة بالشروط الآتية: (بلول، 2015، صفحة 110):

- **مرحلة تحرير الاقتصاد :** وبموجب ذلك يتم رفع القيود الحكومية عل المعاملات، الداخلية والخارجية للحكومة؛
- **مرحلة التثبيت الاقتصادي الكلي**: وهي تهدف الى تحقيق الاستقرار الاقتصادي على المستوى الكلي وعلى المدى القصير وذلك باحتواء الاختلالات الاقتصادية الداخلية والخارجية؛

- **مرحلة التصحيح الهيكلي:** وهي تهدف إلى هيكلة الاقتصاد على المدى الزمني المتوسط والطويل بالاعتماد على تدني دور الدولة في الحياة الاقتصادية.

4.2. السياسات الاجتماعية والاقتصادية لتقليل من الفقر:

ترافقت فترة التحول نحو الاقتصاد الحر جهودا فعلية في الدول العربية من أجل الخلاص من شبح الفقر ، حيث ومع مطلع التسعينات، وضعت الدول العربية مجموعة من السياسات لمكافحة الفقر وسطرتها في برامجها الاجتماعية والاقتصادية وفق خطط تنموية، حتى وإن غاب عنها التخطيط ولم تشرف عليها وزارات وصية وقد هدفت إلى ما يلي:**(بلقايد، 2014، صفحة 418)** :

- تحقيق تكافؤ فرص العدالة في توزيع مكاسب التنمية؛
- محاربة الفقر وتطوير التعليم وإدماج الفئات الفقيرة؛
- القضاء على التهميش ورفع روح التضامن؛
- إنشاء صناديق اجتماعية للتنمية بهدف تحسين مستوى الخدمات الاجتماعية (مكافحة الفقر - التشغيل).

5.2. سياسات مكافحة الفقر و اقتصاد السوق(بلول ص.، 2009، صفحة 565):

توصلت العديد من الدراسات التي درست علاقة الاقتصاد الحر وتكريس سياسات مكافحة الفقر، إلى أنه وبرغم مما قد تحققه السياسات التي أفرزها، تيجب أن توافق الدول المتقدمة الليبيرالية في زيادة من معدلات النمو في الدول النامية ومنها العربية، فهي تستغل لصالح فئات غير الفقيرة منها. وقد نقد هذه السياسات الاقتصادي «جوزيف ستغليز»، الذي حذر من أن السياسات اللبرالية الجديدة يمكن أن تترك معظم الناس بدون موارد، ولهذا دعا إلى تدخل الدولة لتأمين فرص العمل وتحقيق العدالة الاجتماعية، ووصف إلغاء دعم الأسعار على أنه ليس بالسياسة الاجتماعية السيئة فقط بل الاقتصادية أيضا، ويؤكد الاقتصاديون على الحكومات ضرورة ايجاد استراتيجيات وطنية للتنمية، وأن لا تعتبر سياسات الصندوق بديل لها لأهمية هذه الأخيرة، ومواجهة الآثار السلبية للعولمة وعلى رأسها مشكل توزيع الدخل.

6.2. الآثار الاجتماعية لتحول الاقتصادي في الدول العربية :

جاء التحول الاقتصادي الذي تبنته الدول العربية بعد آثار اجتماعية، لعل أهمها ما يلي:

- **ارتفاع كبت اليد العاملة:** جعل سياسات التكيف الهيكلي وارتباط الدول النامية بعملية التكامل وما استتبعها من تحرير التجارة الخارجية وغيرها من الدول المدينة النامية تتنافس فيما بينها لعرض يد عاملة ارخص لجلب الاستثمار الأجنبي، مما جعل من الحكومات تعدل تشريعاتها في مجال العمل والمجال الاجتماعي، وهو ما نتج عنه هبوط حاد في مستويات معيشة السكان؛
- **الهبوط في الأجور الحقيقية:** ومما يزيد الفقر حدة الضغط في الاتجاه النزولي على الأجور، وفقدان الفقراء البالغ لقوتهم الشرائية، وفي محاولة لاحتواء التضخم تحث برامج التكيف الهيكلي على الحد من زيادة الأجور؛
- **الانخفاض في الاعتمادات المخصصة في الميزانيات للخدمات الاجتماعية:** لأن تسديد الدول المدينة لخدمات ديونها للحصول على المساعدات الدولية اجبرها على تحويل جزء كبير من مواردها عن الاستثمار في القطاع المنتج وفي القطاع الاجتماعي.

3. تحليل سياسات مكافحة الفقر في الجزائر في ظل التحول الاقتصادي

1.3 مؤشر الأجور في ظل التحول الاقتصادي

لقد ترافقت فترة التحول الاقتصادي في الجزائر بمجموعة من الاضطرابات الأهلية والاجتماعية ما اضطر الحكومة الى إعادة جدولة ديونها المترتبة عن تنفيذ برامج التعديل الهيكلة، حيث بلغت خدمة الدين إلى 70 % من نسبة الصادرات الوطنية **(نصيب، 2003، صفحة 12)**، بالإضافة الى تفاقم التكاليف الاجتماعية لهذا البرنامج مادفع الدول الجزائرية الى تجميد قانون الأجور نهاية 1994 كإجراء وقائي لكبح حجم الطلب المحلي المتنامي، والحد من ظاهرة التضخم المرتفعة نتيجة ارتفاع الاسعار بسبب إلغاء الدعم. وفي هذا الصدد، فقد أشارات الإحصاءات المستقاة من الديوان الوطني الوطني للإحصاء أن الأجور إرتفعت من 1000 دج لعام 1990إلى 4000 دج لسنة 1994، أي بنسبة زيادة قدرها 300 بالمائة، لتبقى الأجور ثابتة لمدة ثلاث سنوات إلى غاية ماي 1997، حيث تم رفع الأجور بنسبة 20 بالمائة، ليصل عندها الأجر القاعدي ما يعادل 4800 دج، لينتقل سنة 1998 إلى ما يعادل 6000 دج، أي بنسبة زيادة تقدر بحوالي 25 بالمائة مقارنة بسنة 1997، ومما لاشك فيه أن هذه الزيادة في الأجور هي النتيجة الحتمية للضغوطات الإجتماعية التي نتجت بفعل توسع الهوة بين مستويات الأجور والأسعار ، فقد زادت نسبة الذين يعيشون تحت خط الفقر بأكثر من 13% في حين أن هذه النسبة كانت لا تتعدى 10% قبل تطبيق الإصلاحات الاقتصادية (معيزي، 2014) .

2.3. تحليل أداء المؤشرات الاقتصادية في الجزائر خلال الفترة 1990-2017:

ترافقت فترة التحول الاقتصادي في الجزائر بتطور مجموعة من المؤشرات الاقتصادية التي قد يمتد تأثيرها مباشرة على الوضع الاجتماعي، وبالتالي توزيع الدخل والفقر في الجزائر.

1.2.3. تطور المديونية الخارجية في الجزائر 1990-2013

لقد أخذت معدلات المديونية منحى متزايد منذ التسعينات وذلك بما خلفته فشل الإصلاحات من جهة وانهيار اسعار النفط من جهة أخرى.

الجدول رقم (01) : تطور مؤشر المديونية الخارجية خلال الفترة (1990-2013)

الوحدة: مليار دينار

المؤشر	إجمالي الدين الخارجي القائم	إجمالي خدمة الدين العام الخارجي	المؤشر	إجمالي الدين الخارجي القائم	إجمالي خدمة الدين العام الخارجي
السنوات			السنوات		
1990	26416	8562	**2002**	22571	3821
1991	25969	9008	**2003**	22642	3835
1992	25489	8875	**2004**	23353	5335
1993	24847	8657	**2005**	20600	5339
1994	28164	8647	**2006**	17191	5846
1995	31303	3989	**2007**	5795	1431
1996	31286	3987	**2008**	5921	1218
1997	28712	3962	**2009**	5687	1000
1998	28482	4583	**2010**	5681	667
1999	25896	4744	**2011**	4405.26	617.91
2000	25381	4274	**2012**	3694	848
2001	22570	4154	**2013**	3396	520

المصدر:تم إعداد الجدول بناء على تقارير صندوق النقد العربي على الموقع

لقد ظلت قيمة الديون الخارجية في الجزائر في ارتفاع مستمر منذ سنة 1990 والتي جاءت مصحوبة بانسداد ظروف التنمية والفشل الذريع في سياسات الصناعات المصنعة خلال السبعينات، ثم المديونية الخانقة وأزمة تراجع اسعار النفط خلال منتصف الثمانينات، وبداية الاصلاح الاقتصادي المشروط لصندوق النقد العالمي، حيث ازدادت الديون الخارجية المتراكمة باستمرار خلال الفترة (1990-1994)، ما رافقه من زيادة في خدمات الديون، كما يوضح الجدول رقم(1)، أين بلغت المديونية الخارجية ذروتها سنة 1996 بما قيمته 31286 مليار دينار جزائري، والذي ترافق مع نهج سياسة مالية تقشفية وامتداد أثارها على الاستهلاك وزيادة حصص القروض الممنوحة من طرف صندوق النقد الدولي، في اطار سياسات الاصلاح الاقتصادي.

ترافقت هذه الفترة وإلى غاية سنة 1994 بارتفاع مستمر في خدمات الديون، حيث وصلت إلى أعلى قيمة سنة 1992 بما قيمته 9008 مليار دينار جزائري، وذلك راجع لسياسة صندوق النقد الدولي في استرجاع القروض وفق نظام الفائدة المركبة، ثم بدأت خدمة الدين بالانخفاض حتى سنة 1998، أين عمدت الجزائر إلى سداد ديونها إلى جانب امتناع صندوق النقد الدولي من منح شطر من القروض كنتيجة لإخلال الجزائر بشرط تجميد الأجور، نتيجة الآثار الاجتماعية التي طالت الاقتصاد الجزائري.

أما في بداية الألفية الثالثة، فقد عرفت القروض الخارجية تراجعا طفيفا، ليصل سنة 2006 الى 17191 مليار دينار جزائري، ثم بداية من سنة 2007 تراجعت الديون الخارجية إلى النصف تقريبا، وهذا راجع إلى انتقال الجزائر من الاصلاح عن طريق المؤسسات المالية إلى الاصلاح الذاتي عن طريق مخططات النمو الاقتصادي، مخطط دعم النمو ومخطط الإنعاش الاقتصادي، والتي أولت أهمية للإصلاح الاجتماعي، خاصة مع الطفرة النفطية التي شهدتها المرحلة، أين شرعت الدولة الجزائرية من تسديد خدمات الديون وكذلك التسديد المسبق نظرا للوفرة في صندوق ضبط الإيرادات الجزائرية، والملاحظ أن بداية الفترة كانت مصحوبة بآثار اجتماعية واختناق في الشارع الجزائري، وعدد متراكم من البطالين وظروف اجتماعية رهيبة واللأمن التي شهدها منتصف التسعينات، التي اضطرت الدولة إلى رفع التجميد عن الأجور نتيجة انخفاض القدرة الشرائية للفرد وتراجع مستويات الاستهلاك وزيادة أعداد الفقراء.

2.2.3 تطور بعض المؤشرات الاقتصادية الأخرى

إلى جانب تزايد معدلات المديونية الخارجية، فان هنالك بعض المؤشرات التي تؤثر بشكل غير مباشر في زيادة فجوة الفقر في الجزائر ، والجدل رقم (02) يوضح تطور بعض المؤشرات الاقتصادية في الجزائر من سنة 1990 إلى غاية 2017.

الجدول رقم (02): تطور بعض المؤشرات الاقتصادية في الجزائر خلال الفترة (1990-2017)

السنوات	1990	1995	2000	2005	2010	2015	2016	2017
الناتج المحلي الاجمالي (ألف مليار دينار جزائري)	555.8	2005	4123.5	7561.9	11991.6	18255.5	17406.8	18906.6
تعداد السكان (مليون نسمة)	**25.334**	**29.1**	**30.42**	**32.906**	**35.978**	**39.963**	**40.836**	**41.75**
الميزان التجاري (مليون دولار أمريكي)	**1420**	**-2250**	**10380**	**21180**	**12308**	**-27037**	**-26604**	**-22058.7**

المصدر: تم إعداد الجدول بناء على تقارير صندوق النقد العربي

من خلال الجدول رقم (02)، والذي يوضح تطور الناتج المحلي الاجمالي بالأسعار الجارية، تطور تعداد السكان وتطور الميزان التجاري خلال الفترة (1990-2017)، حيث يلاحظ ان الناتج المحلي في ارتفاع مستمر طوال فترة الدراسة، فقد تطور بين سنة 1990-1995، بمعدل 2.6%، ويرجع هذا التحسن إلى إتباع سياسات صندوق النقد الدولي بما حسن من أداء هذا المؤشر، ثم تطور بين (1995 -2000) بمعدل 1.05%، ثم استمر الناتج في الارتفاع إلى أن وصل أعلى قيمة له سنة 2017 بمبلغ 18906600مليون دينار جزائري، أين سجل انخفاضا سنة 2016 بمعدل 4.6% بين سنة 2015 و2016، وذلك لامتداد أثر الأزمة النفطية،

ترافق هذا التزايد في الناتج المحلي بزيادة مستمرة في تعداد السكان، حيث وصل تعداد السكان إلى 41.75 مليون نسمة سنة 2017، مسجلا معدل نمو ما بين سنة (2016 -2017) الى 2.2% بينما بلغ معدل الارتفاع ما بين سنة (2015-2016) بنسبة 2.1%، بينما بلغ معدل نمو لسكاني بين (1990-1995) نمو بمعدل 0.14، حيث إن الزيادة في معدل نمو السكان عن معدل نمو الناتج سوف يخفض من نصيب الفرد من الدخل الوطني.

الملاحظ أن عدد السكان في تزايد مستمر بينما ميزان التجاري عرف تذبذبا بين فائض وخسارة، أين سجل أعلى رصيد موجب له سنة 2010 بفائض قدر 21180 مليون دولار أمريكي وذلك راجع للوفرة التي شهدتها صادرات البترول، بينما وصل الميزان التجاري إلى عجز قدر بمبلغ 27037.6 مليون دولار أمريكي سنة 2015، وذلك يرجع إلى الانخفاض في مداخيل صادرات النفط بسبب التراجع في أسعار النفط منذ منتصف سنة 2014، إلى جانب زيادة المستوردات، وهذا ما أثر على الاستهلاك الأسري بسبب تضخم فاتورة الواردات، مما نجم عنه تضخما مستوردا،

وقد أثبتت أخر الإحصاءات التي قام بها البنك الدولي سنة 2011 إلى أن 5.5% من السكان في الجزائر يعيشون عند خط الفقر والتي إن تم مقارنتها بآخر الإحصاءات بداية الألفية الأخيرة يقال بأنها نتائج جيدة.

3.3. تطور بعض لمؤشرات الاجتماعية

يعرض الجدول رقم (3) تطور بعض المؤشرات الاجتماعية في الجزائر.

الجدول رقم (03): تطور بعض المؤشرات الاجتماعية في الجزائر خلال الفترة (1995-2017)

الوحدة: مليار دينار جزائري

	1995	2000	2005	2010	2015	2016	2017
الخدمات الحكومية	233305	354198	554745	1442370	2825940	2802670	2862440
الاسكان	14259.4	40615.7	54192	800242	126678	129243	238756
كتلة الاجور	-	281100	418500	991000	2104000	-	14300

المصدر: تم إعداد الجدول بناء على تقارير صندوق النقد العربي.

يلاحظ من الجدول أن الخدمات الحكومية قد بلغت أضعاف سنة 1995 ما كانت علية سنة 1990 (72300 خدمات حكومية)، لتستمر في الارتفاع بنسبة مختلفة خلال معظم فترات الدراسة، لتصل أقصى قيمة لها سنة 2017 بمبلغ إجمالي 2862440 مليار دينار جزائري، ويرجع ذلك الى زيادة دور الدولة بعد التراجع الذي شهدته فترة التسعينات حتى منصفها أين

استجابت الدولة لبرامج الاصلاح الاقتصادي، وتبنت الاقتصاد الحر، ليعود دور الدولة من أجل إصلاح ما أفسدته العشرية السوداء.

ترافقت الزيادة في الخدمات الحكومية زيادة في خدمات الإسكان، والتي استمرت بالارتفاع بنسب ضعيفة حتى سنة 2005، أين تضاعفت المبالغ المخصصة للإسكان، ويرجع ذلك لمجموعة السياسات المرافقة للمخططات الوطنية، والتي دوما ما خدمت الجوانب الاجتماعية، ورغم نهج السياسة التقشفية بداية من سنة 2014، إلا أن الملاحظ من الخدمات الاجتماعية والإسكان توجد ضمن أولويات الحكومة الجزائرية، وتخصص لها أغلفة مالية كبيرة، إلى جانب ذلك تطورت كتلة الأجور في الجزائر بداية من سنة 2000 بنسب كبيرة، وذلك للأهمية التي أولتها الحكومة لسياسات التشغيل والبرامج المسطرة، مثل تشغيل الشباب وغيرها، غير أن الأجور انخفضت بشكل كبير خلال سنة 2017، والسبب راجع لتراجع مناصب العمل وتجميد بعض برامج التشغيل بعد أن عرف الاقتصاد الوطني أزمة مالية دفعته نحو الانكماش.

4.3 التنمية البشرية في الجزائر:

حسب التقرير العربي حول لفقر متعدد الأبعاد في الدول العربية سنة 2016، فإن نسبة الفقراء فقر مدقع وصلت إلى 13.4 بالمائة، أي 5.47 مليون فرد، وقد قدمت دراسة إقليمية ضمت عشرة دول عربية توصلت إلى إن الفقر الإقليمي شمل ما نسبته 40 بالمائة، وقد قسمت المجموعة إلى ثلاث مجموعات استنادا إلى معدلات الفقر كما يلي:**(اليونساف، 2017)**:

- **المجموعة الاولى:** دول ذات مستوى منخفض للغاية للفقر المدقع : وتضم الجزائر الأردن تونس مصر؛
- **المجموعة الثانية:** دول ذات مستوى منخفض من الفقر المدقع منخفض ومستويات متوسطة من الفقر المغرب العراق؛
- **المجموعة الثالثة:** تضم الدول الاقل نمو موريتانيا السودان اليمن.

وفي ما يلي، عرض لترتيب بعض هذه الدول في مؤشر التنمية البشرية في الجدول رقم (4)

الجدول رقم (04): ترتيب بعض الدول العربية في مؤشر التنمية البشرية.

البلد	الترتيب العالمي	الترتيب العربي	قيمة موشر التنمية البشرية	درجة التنمية
لبنان	76	1	0.763	تنمية بشرية مرتفعة
الجزائر	83	2	0.745	
الأردن	86	3	0.741	
تونس	97	4	0.725	
ليبيا	102	5	0.716	
مصر	111	6	0.691	تنمية بشرية متوسطة
فلسطين	114	7	0.684	
العراق	121	8	0.649	
المغرب	123	9	0.647	
سوريا	149	10	0.536	تنمية بشرية منخفضة
موريتانيا	157	11	0.513	
السودان	165	12	0.490	
اليمن	186	13	0.482	

المصدر: تم إعداد الجدول بناء على: برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، أدلة التنمية البشرية ومؤشراتها ، التحديث الإحصائي لعام 2018.

حسب مؤشر التنمية البشرية في الدول العربية،فإن قيمة مؤشر التنمية البشرية في الدول ذات التنمية البشرية المرتفعة يقترب من الواحد الصحيح، كلما اقترب نحو 0 انخفضت مستويات التنمية البشرية فيها، والملاحظ أن الترتيب العالمي لبعض البلدان قد تحسن لو تمت مقارنته بذات التقرير سنة 2014، وتعد مؤشرات التنمية البشرية أحد أهم المؤشرات التي تعكس مستويات الفقر في هذه البلدان.

احتلت صدارة الترتيب في الدول العربية في هذا المؤشر لبنان لتليهاالجزائر مباشرة وهذا يتماشى مع ماجاء في تقرير الفقر متعدد الأبعاد خلال سنة 2016 لبعض المؤشرات البشرية الاساسية من صحة و وتعليم وغيرها وقد حققت الجزائر قفزة نوعية في مؤشرات التنمية البشرية على المستوى العالمي و العربي أيضا وها يدل على المسارات الصحيحة لخطط التنمية البشرية والاجتماعية في الجزائر.

4. الخاتمة

جاء في هذه الورقة التأصيل لمختلف الآراء التي تناولت الفقر إلى جانب التحول الاقتصادي، وقد توصلت من خلال دراسة مختلف المؤشرات الاقتصادية والاجتماعية ذات الصلة بالفقر، إلى أن هنالك تحسن متفاوت بين الدول العربية في سياسات مكافحة الفقر، فهنالك دول قطعت أشواطا معتبرة في السعي نحو تحسين وضع التنمية البشرية فيها، وقد أجمعت النتائج على صعوبة فترة التحول الاقتصادي على غرار الدول العربية، وانعكاسها السلبي على الأوضاع الاجتماعية في العربية

إلى جانب ذلك، فان الدراسة توصلت من خلال مختلف المؤشرات المعروضة الاقتصادية منها والاجتماعية في الجزائر إلى ما يلي:

- جاء التحسن في أوضاع التنمية البشرية مرافقا لخطط وطنية قد لا تكون مستدامة، بل كنتيجة للوفرة المالية من جهة، واهتمام الدولة بالجانب الاجتماعي من جهة أخرى؛
- سجل الميزان التجاري في معظم فتراته حالة من العجز، وذلك يرجع للاعتماد المفرط على الواردات من جهة وعدم تنوع الصادرات من جهة أخرى، ما قد يكلف المواطن تحمل أعباء التضخم المستورد ما يخفض من قدرته الشرائية وذلك ينعكس على الشرائح ذات الدخول المنخفضة والمتوسطة والتي تمثل أغلبية المجتمع الجزائري؛
- من أسباب الفقر ما توضحه مؤشرات مدركات الفساد في العالم العربي.
- من أسباب الفقر أيضا القيود السياسية والإتفاقيات الإستعمارية، والوصاية التي تفرض على الدولة تتبع سياسات معينة،
- **ومن خلال النتائج السابقة، وما جاء في متن المقال، يمكن عرض الاقتراحات الآتية لعلاج ظاهرة الفقر:**
- المرافقة بين رجال السياسة والاقتصاد لوضع سياسة تتماشى والمصلحة الاجتماعية، والتطور الاقتصادي، من أجل الوصول إلى الزيادة الحقيقية لنصيب الفرد من الناتج ومن ثم تحسين مستويات المعيشة للفرد، وتوسيع خياراته وصولا إلى الرفاه الاقتصادي؛
- البحث في طرق مستدامة من أجل إصلاح الظروف المجتمعية، وإشراك المجتمع المدني في العمل، وجهود التنمية من خلال غرس ثقافة العمل؛
- الانخراط في اتفاقات عربية مشتركة لتكاثف الجهود نحو خدمة قضايا مشتركة، لوجود غياب تكافؤ الفرص بين الدول العربية والدول المتقدمة؛
- تفعيل دور الآليات الاسلامة من زكاة ووقف، كونها تضمن تحقيق العدالة الاجتماعية وتقريب دور صندوق الزكاة من المجتمع وخدمة الطبقات المعدومة ؛

- التحرر من كل قيود التبعية والوصاية، وكذلك أعمال الفساد التي يقوم بها الحكام العرب، ومحاولة فتح الطرق والسبل أمام الإنتاج المحلي والإستثمار، بالإضافة إلى وضع الرجل المناسب في المكان المناسب في كل مناصب وهياكل الدولة.

5 .المراجع

1. الامم المتحدة- اليونساف. (2017). التقرير الغربي حول الفقر متعدد الابعاد.
2. الدولي، ا .(2000) .تقرير عن التنمية في العالم.
3. الدولي، ا .(2000) .تقرير عن التنمية في العالم.
4. المجلس الإقتصادي والإجتماعي. (2002). أثار سياسات التكيف الهيكلي على التمتع الكامل الإنسان. الأمم المتحدة، لجنة الحقوق الاقتصادية والاجتماعية ، الدورة الخامسة والخمسون، صفحة المجلس الاقتصادي والاجتماعي، أثار سياسات التكيف الهيكلي على التمتع الكامل الإنسان، الأمم المتحدة ، لجنة الحقوق الاقتصادية والاجتماعية ، الدورة الخامسة والخمسون .
5. أمال عياري، رجم نصيب. (2003). تقييم آثار الاصلاح الاقتصادي في الجزائر – مابعد الاصلاح الاقتصادي. الملتقى الوطني حول المؤسسة الاقتصادية - جامعة باجي مختار عنابة.،2003 .
6. بلول، خ. ع .(2015) .الآثار الاقتصادية والاجتماعية لسياسة التحرير الاقتصادي، امارابات.السعودية: الأكاديمية الأمريكية العربية للعلوم والتكنولوجيا.
7. بن زايد مبارك، نورية بلقايد. (08 ديسمبر، 2014). ظاهرة الفقر في الدول العربية –المظاهر الاسباب وسبل العلاج - حالة الجزائر. الملتقى الدولي حول تقييم سياسات الإقلال من الفقر في الدول العربية في ظل العولمة.
8. خياري، ر .(2013-2014) .أطروحة دكتوراه In . السياسات التنموية في الجزائر وانعكاساتها الاجتماعية(الفقر – البطالة .(pp. 178-179) (محمد خيضر، بسكرة، الجزائر: جامعة بسكرة.
9. سارة، ف .(2011) .الفقر في سوريا نحو تحول جدري في سياسات معالجة الفقر،مركز التواصل والأبحاث الإستراتيجية .مركز التواصل والأبحاث الإستراتيجية ،سوريا.
10. صابر بلول. (2009). السياسات الاقتصادية الكلية ودورها في الحد من الفقر. مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية، صفحة 565.